إدارة
العلاقات
الخارجية

صنـــدوق النقـــد الدولـــي

بيان صحفي رقم 11/159
للنشر الفوري
٥ إبريل ٢٠١١

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

البيان الصادر في ختام بعثة الصندوق إلى موريتانيا

قامت بعثة من صندوق النقد الدولي برئاسة السيد أمين ماتي بزيارة إلى العاصمة الموريتانية نواكشوط في الفترة من ٢٠ إبريل و ٤ مايو ٢٠١١ لتقييم الموقف الاقتصادي وعقد مناقشات مع السلطات حول التقدم في تنفيذ السياسات والإصلاحات الاقتصادية المتعلقة بالمراجعة الثانية للاتفاق الذي يغطي ثلاث سنوات من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٢ في ظل "التسهيل الائتماني الممدد"(Extended Credit Facility – "ECF").[١] واجتمعت البعثة أثناء زيارتها بفخامة رئيس الجمهورية، والعديد من المسؤولين الحكوميين، وصناع السياسات الاقتصادية والمالية، وأعضاء البرلمان، وأعضاء الهيئات الدبلوماسية، وممثلي القطاع المصرفي وقطاع الأعمال، ومجتمع المانحين، والنقابات، والمجتمع المدني. وفي نهاية الزيارة أصدرت البعثة البيان التالي:

"كانت النتائج الاقتصادية الكلية مُرْضِية إلى حد كبير في عام ٢٠١٠. فقد أدى تحسن الطلب الخارجي وانتعاش الصناعات غير الاستخراجية إلى إعطاء دفعة لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي ليصل إلى ٥,٢%. وتم احتواء التضخم المحسوب على أساس سنوي في حدود ٦,١% رغم ارتفاع أسعار السلع الأولية، وساعد أداء الصادرات في قطاع التعدين (الحديد والذهب والنحاس) على تحسين رصيد الحساب الجاري ودعم الاحتياطيات الدولية التي بلغت ٢٨٧ مليون دولار أمريكي، أو ما يغطي ٢,١ شهرا من الواردات. غير أن معدل البطالة لا يزال مرتفعا وكان على الاقتصاد أن يواكب ما شهدته الأسعار الدولية للمواد الغذائية الأساسية (القمح والأرز) والمنتجات البترولية من ارتفاع حاد طوال عدة شهور ماضية.

[١] حل "التسهيل الائتماني الممدد" محل "تسهيل النمو والحد من الفقر (Poeverty Reduction and Growth Facility- "PRGF") باعتباره أداة الصندوق الأساسية لتقديم دعم مالي متوسط الأجل للبلدان منخفضة الدخل عن طريق إتاحة مستوى أعلى من التمويل، وشروط أيسر للإقراض، ومرونة أكبر في مواصفات تصميم البرامج، ومستوى أعلى من التركيز والتبسيط في الشرطية المصاحبة. ويقدم التمويل حاليا في ظل "التسهيل الائتماني الممدد" بدون فوائد، مع فترة سماح للسداد تبلغ خمس سنوات ونصف، وأجل استحقاق نهائي مدته ١٠ سنوات. ويجري الصندوق مراجعات كل عامين على مستوى أسعار الفائدة في كل التسهيلات التمويلية ذات الشروط الميسرة.

"وعلى المدى القصير، قد تكون النفقات الإضافية التي التزمت بها الحكومة في ظل برنامج المساعدات الاجتماعية لعام ٢٠١١ نفقات مبررة في السياق الراهن من أجل تعويض الأثر الناجم عن ارتفاع أسعار الغذاء والوقود على قطاعات السكان الفقيرة والضعيفة. غير أن معظم هذه النفقات يذهب إلى الدعم العام الذي يتم تمويل جانب كبير منه عن طريق إيرادات التعدين الإضافية، ومن ثم فهو غير قابل للاستمرار على المدى الطويل نظرا لتعرض الاقتصاد للصدمات الخارجية. وعلى ذلك، ناقشت البعثة استبدال هذا الدعم تدريجيا بشبكات الأمان الاجتماعي الموجهة للمستحقين والتي تُنفَّذ بالتعاون مع شركاء التنمية الآخرين.

"وتهنئ البعثة السلطات الموريتانية على الانتهاء من وضع خطة العمل الثالثة في ظل تقرير استراتيجية الحد من الفقر للفترة ٢٠١١–٢٠١٥. وترحب البعثة بتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه مع السلطات حول الحاجة إلى بذل جهود لضبط أوضاع المالية العامة وتعميق الإصلاحات الهيكلية المتعلقة بإدارة المالية العامة، والمؤسسات العامة، والقطاع المالي، والخدمة المدنية. كذلك اتفقت البعثة والسلطات على أهمية تعزيز السياسات الاجتماعية وتحسين مناخ الأعمال لتشجيع التنمية ودعم رخاء المجتمع الموريتاني.

"وفي ختام المناقشات، اتفقت السلطات والبعثة على أهداف عام ٢٠١١ في ظل التسهيل الائتماني الممدد، والتي لا تزال متوافقة مع البرنامج المعتمد للفترة ٢٠١٠–٢٠١٢. وتتمثل هذه الأهداف في تحقيق نمو حقيقي قدره ٥,٣% في إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، واحتواء التضخم عند معدل ٧,٥%، وزيادة الاحتياطيات النقد الأجنبي إلى ٢,٧% من الواردات، ودعم التحسن في رصيد المالية العامة ورصيد الحساب الجاري.

"وحثت البعثة السلطات على مواصلة تنفيذ البرنامج على هذا النحو المُرْضي من أجل تحقيق نمو قابل للاستمرار يشمل جميع المواطنين ويؤدي إلى إنشاء فرص العمل وتحسين الظروف المعيشية للشعب الموريتاني. وسوف يوصي خبراء الصندوق بأن تطلب إدارة الصندوق العليا استكمال المراجعة الثانية في ظل التسهيل الائتماني الممدد، على أن يناقش المجلس التنفيذي هذه المسألة خلال شهر يونيو ٢٠١١."

وتغتنم البعثة هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى السلطات الموريتانية على ترحيبها بالبعثة وعلى الوقت الذي أتاحته لها، وكذلك على تهيئة الظروف المواتية كي تتمكن البعثة من أداء عملها.